

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً أما بعد أجدد لأستاذنا الأستاذ الدكتور الفاضل: محمد الخولي وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعامله وكرم أخلاقه وتواضعه وقربه من الجميع وبذله العلم والمصاهرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ !

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتور محمد الخولي ولجميع زملائه الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول .

ثم أتقدم بهذه الورقة النقدية بين يدي بحث بعنوان (مسؤولية الصيدلي عن أخطائه المهنية وعقوباته في النظامين السعودي والمصري) قدمه الباحث إبراهيم بن صالح اللحيدان قسم العدالة الجنائية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في العاصمة الرياض في المملكة العربية السعودية ونشر في مكتبة الجامعة.

وستتضمن هذه الورقة النقدية بحسب التكليف التعليق على توصيات هذه الدراسة من نواحٍ شكلية نوجزها في الآتي:

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

تضمنت هذه الدراسة على مقدمة ومبحث تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة تضمنت أبرز النتائج والتوصيات.

المسألة الثانية:

أن الباحث في هذا البحث حصر توصيات دراسته في سبع توصيات.

المسألة الثالثة:

وهنا أقف على ما أورده الباحث من توصيات ذيلها في دراسته أقف عندها في عدة وقفات:

الوقف الأولى: لاحظت أن بعض التوصيات التي أوردها الباحث كانت أشبه بالنصائح أكثر مما هي استنتاجاً علمياً وثمره لبحث علمي.

الوقف الثانية: من الملاحظ أن بعضاً مما أورده الباحث من توصيات لها تعلق بموضوع النتائج، لكن محل الإشكال أن تلك النتائج لم تعكس موضوع البحث.

الوقف الثالثة: أن بعض التوصيات التي أوردها الباحث غير واقعية ولا يمكن تطبيقها، ومن ذلك ما جاء في التوصية الخامسة من مطالبة الباحث وزارة الصحة السعودية إلى إصدار نظام خاص ينظم مزاولة مهنة الصيدلة، مع أن جميع القوانين المعاصرة تقريباً تُصدر أنظمة خاصة متعلقة بالممارسين الصحيين، سواء كان يمارس مهنة التمريض أو الصيدلة أو الطب أو غيرها المهن التي تتعلق بالممارس الصحي، فلا يستقيم وليس من المنطق أن يصدر لكل مهنة يمارسها الممارس الصحي نظام خاص يتعلق به، خاصة أن القواعد العامة والأحكام المتعلقة بالممارسين الصحيين متقاربة إلى حد كبير؛ مما يجعل هذه التوصية في نظري عديمة الجدوى.

الوقف الرابعة: مما سبق نخلص إلى أن التوصيات التي أوردها الباحث جيدة من حيث الصياغة ولكنها ليست ذات فائدة علمية واضحة للقارئ أو للمكتبة العلمية لتعلقها بالنتائج التي كما أسلفنا أنها لم تكن تعكس موضوع الدراسة أو البحث، وهنا نخرج بفائدة نفيسة، وهي أن جميع مراحل البحث

مترا بطة؁ وكل مر حلة متعلقة بالأخرى؁ فأى إخلال بأصل أو قاعدة من قواعد البحث العلمى سىنعكس بالتأكىء على بقىة البحث أو الدراسة.